الظواهر النحوية الدلالية في معاجم الطبراني الثلاثة

دكتور/ محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الدوغان
أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية
جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تتبع الظواهر النحوية والدلالية في ثلاثة من أوسع كتب الحديث الشريف هي معاجم الطبراني الثلاثة الكبير، والأوسط، والصغير، ويقوم بدراسة كل ظاهرة من تلك الظواهر دراسة نحوية ودلالية، ويجيب على الأسئلة التالية: هل وجد في معاجم الطبراني أحاديث خالفت القواعد النحوية؟، وهل كان لهذه المخالفة أثرها الدلالي؟، وهل تماشى هذا المعنى الدلالي مع توجيه علماء النحو الذي وجهوا هذه الأحاديث المخالفة للقواعد النحوية؟.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، فبدأت بوضع عنوان مناسب للمسألة النحوية التي اشتمل عليه الحديث، ثم أذكر ملخصاً لآراء النحاة فيها، ثم أورد نص الحديث أو الأحاديث المخالفة للقاعدة، وأبين تأويل العلماء لهذه الشواهد، وأقوم بالتعليق عليها، ودراستها دلالياً.

- وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثمانية مباحث، وخاتمة: ذكرت في المقدمة هدف البحث، والأسئلة التي يجيب عليها، والمنهج الذي سرت عليه، وأتبعت المقدمة بالتمهيد وعرضت فيه مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، وعرّفت بالإمام الطبراني ومسانيده الثلاثة، ورتبت المباحث الثمانية حسب ترتيب ألفية ابن مالك لشيوعها رغبة في تيسير الوصول إليها: والمباحث الثمانية هي: ١. حذف الخبر، ٢. تجرد خبر (عسى) من (أنْ) ٣. مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً، ٤. تجرد خبر(كاد) من(أنْ)، ٥.مجيء اسم(لا)النافية للجنس معرفة،٦.حذف الفاعل،٧. استعمال (قط) غير مسبوقة بالنفي، ٨. دخول (لو) على الأسماء، وقد توصل البحث في خاتمته إلى حجية الاحتجاج بالحديث النبوي في المسائل النحوية، وأهمية النظر إلى الحديث

الشريف في سياقه الذي ورد فيه بما يعطيه من البعد الدلالي الذي يخدم القاعدة النحوية ويوضحها، وتوصل إلى عدد من الأحكام النحوية منها: جَوَازِ دُخُولِ (أَنْ) على خبر (كَادَ)، وجواز مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة، وجواز حذف الفاعل، وجواز دخول (لو) على الأسماء ظاهراً، وجواز تجرد خبر (عسى) من (أنْ)، وأنّ مجيء خبر (عسى) مفرداً شاذ لا يقاس عليه.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج بالحديث، معجم الطبراني، الدلالة، المسائل النحوية.

Semantic grammatical phenomena in Al-Tabarani's three dictionaries

Research Summary:

The research aims to track the grammatical and semantic phenomena in three of the most crucial books of hadith, the three dictionaries of al-Tabarani, the Great, the Middle, and the Small. This research also explores the semantic effect and their related meanings in line with the guidance of grammarians who directed these hadiths that contradict grammatical rules.

In this research, I followed the descriptive-analytical approach, so I began by writing an appropriate title for the grammatical issues that the hadiths included, then I mention a summary of the grammarians' opinions related to those hadiths, then I cited the text of the hadiths that contradicted those rules. I then explained the scholars' interpretations of those evidence, followed by my comments regarding those semantic issues.

This research has been divided intro: an abstract, introduction to the main eight chapters, and a conclusion. I mentioned in the introduction the purpose of the research and related research questions. It also presented various views of grammarians regarding the citation of the honorable hadiths. I then introduced Imam Al-Tabarani and his three chains of narrators and arranged the eight investigations according to the order of Alfiya Ibn Malik due to its popularity. The main eight chapter discussed the following: ١. Deletion of the predicate, ٢. The abstraction of the predicate (may) from the (an) ٣. The advent of the predicate (perhaps) as a singular noun, ٤. The abstraction of the predicate from (that), ٥. The advent of the gender-negative noun (no), ٦. Deletion of the subject, ٧. The use of (never- QAT) not preceded by the negation, ٨. The entry of (if) to nouns. This research concluded that the argument in the hadiths of the Prophet in grammatical issues is a valid issue. It also concluded that looking at the hadiths in their contexts is significant, which gives them the semantic dimensions to clarify the grammatical rules.

Keywords: invocation of hadith, Tabarani's lexicon, semantics, grammatical issues.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دراسة الشواهد النحوية من أهم ما يعنى به دارسو اللغة العربية؛ لأن عليه بنيت القواعد النحوية، وقد عني علماء اللغة بدراسة الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية، والشواهد النثرية، وقل استشهادهم بشواهد الحديث النبوي الشريف؛ بسبب تجويز علماء الحديث الرواية بالمعنى، وظلت مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف محط خلاف بين النحاة حتى وقتنا الحاضر.

من هنا جاء البحث ليسلط الضوء على نموذج من الأحاديث التي في ظاهرها مخالفة بعض القواعد النحوية، فيدرسها من الجانب النحوي والدلالي، وقد عني هذا البحث بالبحث عن الأحاديث المخالفة لظاهر القواعد النحوية في معاجم الطبراني الثلاثة الكبير، والأوسط، والصغير.

ويجيب البحث على الأسئلة التالية: هل وجد في معاجم الطبراني أحاديث خالفت القواعد النحوية؟، وهل كان لهذه المخالفة أثرها الدلالي؟، وهل تماشى هذا المعنى الدلالي مع توجيه علماء النحو الذي وجهوا هذا الأحاديث المخالفة للقواعد النحوية؟.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ فبدأت بوضع عنوان مناسب للمسألة النحوية التي اشتمل عليه الحديث، ثم أذكر ملخصاً لآراء النحاة فيها، ثم أورد نص الحديث أو الأحاديث المخالفة للقاعدة، وأبين تأويل العلماء لهذه الشواهد، وأقوم بالتعليق عليها، ودراستها دلالياً.

وقد وقفت على دراسة تتعلق بالأحاديث المخالفة للقواعد النحوية، بعنوان: ما خالف ظاهر القواعد النحوية في الحديث الشريف، وهي كما يظهر من عنوانها لم تخصص كتاباً معيناً، واقتصرت في الأحاديث التي أوردتها على صحيح البخاري، ولم تعن بالدراسة الدلالية لهذه الأحاديث.

وعلى دراسة أخرى بعنوان: أثر الحديث النبوي في بناء القاعدة النحوية عند ابن هشام في كتابه (مغنى اللبيب) ومجال دراستها كتاب في النحو لا كتب الحديث، ولم تعن كذلك بالجانب الدلالي للأحاديث.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثمانية مباحث، وخاتمة:

ذكرت في المقدمة هدف البحث، والأسئلة التي يجيب عليها، والمنهج الذي سرت عليه، وأتبعت المقدمة بالتمهيد وعرضت فيه مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، وعرفت بالإمام الطبراني ومسانيده الثلاثة، ورتبت المباحث الثمانية حسب ترتيب ألفية ابن مالك لشيوعها رغبة في تيسير الوصول إليها: والمباحث الثمانية هي: ١. حذف الخبر، ٢. تجرد خبر (عسى) من (أنْ) ٣. مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً، ٤. تجرد خبر (كاد) من (أنْ)، ٥. مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة، ٦. حذف الفاعل، ٧. استعمال (قط) غير مسبوقة بالنفي، ٨. دخول (لو) على الأسماء، ثم أتبعت ذلك بالخاتمة، والمراجع التي رجعت إليها في هذا البحث.

هذا وأسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به، إنه سميع مجيب.

تمهيد:

أولاً: مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف

إذا أطلق الحديث الشريف ف المراد به: كُلُّ ما نُسِبَ إلى الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، وأضاف بعضهم ما وقع من أقوال الصحابة والتابعين(١).

وفصاحة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه لا يقاربه أسلوب، ولم يشك مسلم بفصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يَدَّعِ أحدٌ عدم الاحتجاج بلفظه، وإنما وقع الخلاف بين متأخري النحاة في اتخاذ الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم مصدراً من مصادر الاستدلال النحوي، لتوقفهم في ثبوت اللفظ بعينه كما نطقه النبي صلى الله عليه وسلم دون أي تغيير من الرواة.

وللنحويين ثلاث مذاهب في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

المذهب الأول: يرى منع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقاً، واشتهر من نحاة هذا المذهب ابن الضائع وأبو حيان(٢).

المذهب الثاني: يرى الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، وأكثر أصحابه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وعلى رأسهم السهيلي وابن خروف وابن مالك والرضي وابن هشام.

يقول ابن الطيب الفاسي: ((وأما الحديث الشريف فاختلف فيه، فذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمعٌ من الأئمة، منهم شيخا هذه الصناعة وإماماها الجمالان ابن مالك وابن هشام، وابن خروف والسهيلي وغيرهم ممن يطول ذكره، وهو الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه؛ إذ المتكلم به – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أفصح

---

(١) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها (محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح سوريا، دمشق، ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م) ١٦٦– ١٦٧، وأصول النحو العربي في ضوء مهذب ابن مضاء القرطبي (بكر عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ١٩٩٩م) ٩٦، وما خالف ظاهر القواعد النحوية في الحديث النبوي الشريف (محمد مصطفى المرسي الطيب، بحث في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد السادس من العدد السادس والثلاثين) ٩٢٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي أبو حيان ٧٤٥هـ، تحقيق: رجب عثمان، مراجعة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م) ٧٩١/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ٧٧٨ هـ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ) ٤٤١٠/٩، والاقتراح في أصول النحو (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م) ٤٣، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت – لبنان ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م) ٦٨/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) ١٠/١، وإتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد (محمود شكري الألوسي ١٣٤٢هـ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ –١٩٩٨٢م) ٨٠.

الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت بلاغته الفصحاء على وجه العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الذي هو أفصح العبارات وأبلغ الكلام، مع تأييده بأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز من الملك العلاَّم، أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف))(١).

وأيد هذا المذهب عدد م النحاة منهم: ناظر الجيش(٢) والدماميني(٣) والبغدادي(٤).

المذهب الثالث: توسط بين المذهبين، فيرون الاستشهاد بالحديث النبوي الذي ثبت فيه نقل الألفاظ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كالأحاديث التي فيها ألفاظ تعبدية، أو التي توصف بأنها من جوامع كلمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، التي فيها خطاب للقبائل بلغاتها.

ويمثل هذا المذهب من النحاة الشاطبي(٥)، والسيوطي(٦).

يقول الشاطبي: ((إنَّ الحديث في النقل ينقسم قسمين، أحدهما: ما عُرِف أن المعتني به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاصٍ بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))(٧).

وأخذ بهذا الرأي من المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين(٨).

والذي يترجح لي هو المذهب الثاني الذي يرى الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً لأمور:

الأول: تشدد الرواة من الصحابة ومن بعدهم في رواية الحديث، فلا يروون إلا ما تيقنوا منه، وإذا شك أحدهم في لفظ ذكر ذلك في روايته؛ لأنه يعلمون خطورة النقل

(١) فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م) ٤٤٦– ٤٤٧.

(٢) تمهيد الفوائد بشرح تسهيل الفوائد (محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجي ٧٧٨ هـ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر ط١، ١٤٢٨ هـ) ٤٤١٠/٩.

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ٨٢٧ هـ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م) ٢٤١/٤.

(٤) خزانة الأدب ١٤/١.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية (في شرح الخلاصة الكافية (أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠ هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م) ٤١٢/٣، وخزانة الأدب١٢/١، وإتحاف الأمجاد ٨٨.

(٦) ينظر: الاقتراح ٤٤.

(٧) المقاصد الشافية ٤١٢/٣.

(٨) ينظر: دراسات في العربية ١٧٥.

الخاطئ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فَلْيَتبوَّأْ مَقعَدَهُ مِن النَّارِ))(١).

الثاني: حرص رواة الحديث وعلمائه على النحو والتمكن منه، فقد رُوِيَ عن شُعبةَ ابنِ الحجَّاجِ) ت ١٦٠هـ (وهو أَحَدُ علماءِ الحديثِ ونقَّادِه قولُهُ: ((مَنْ طَلَبَ الحَديثَ، ولم يُبصِّرِ العربيَّةَ، فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ علَيهِ بُرنسٌ، ليسَ لهُ رأسٌ))(٢).

ثانياً: التعريف بالإمام الطبراني، ومسانيده الثلاثة:

هو الإمام الحافظ الثقة الرحال الجوال محدث الإسلام علم المعمرين أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، نسبة إلى طبرية، ولد سنة ٢٦٠هـ=٨٧٣م.

كان الطبراني إمامًا كبيرًا ثقة عارفًا بالعلل والرجال، وكان حافظ عصره، بدأ رحلته في طلب الحديث في سنة ٢٧٣هـ، وحينئذ كان عمره ثلاث عشرة سنة، فرحل إلى الشام، وبغداد، والكوفة، والبصرة، وأصبهان، والحجاز، واليمن، ومصر، وبلاد الجزيرة، وغير ذلك، وأقام في رحلته ثلاثًا وثلاثين سنة، سمع خلالها الكثير من الشيوخ والعلماء حتى وصل عدد شيوخه إلى ألف شيخ(٣).

كان الإمام الطبراني حسن المحاضرة، طيب المشاهدة، أثنى عليه كثير من العلماء والمحدثين، فقال عنه الذهبي: هو((الحافظ المشهور مُسْنَد الدنيا))(٤)، وقال: ((هو الإمام الحافظ الثقة الرحال الجوال محدث الإسلام، ولم يزل حديث الطبراني رائجًا، نافقًا مرغوبا فيه))(٥) سير أعلام النبلاء، ١٦/ ١١٩.، وقال عنه ابن الجوزي: ((كان

(١) صحيح مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م) ١٠/١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: (عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح ٦٤٣هـ، نشره محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٩٣م) ١٦٥، ونُقل مثلُ هذا الكلام عن حماد بن سلمة قال: ((مَثَلُ الَّذِي يَطلُبُ الحديثَ ولا يَعرِفُ النَّحوَ مَثَلُ الحِمارِ عَلَيهِ مِخلاةٌ لا شَعيرَ فيها)) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ٩١١هـ، تحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ١٩٥٩م) ٣١٧.

(٣) ينظر في ترجمة الإمام الطبراني: سير أعلام النبلاء (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ط٣، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م) ١١٩/١٦، وفيات الأعيان (شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت) ٤٠٧/٢، الوافي بالوفيات (صلاح الدين أبو الصَّفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الأَلبَكِي الفاري الصَّفَديّ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م) ٢١٣/١٥، طبقات علماء الحديث (ابن عبد الهادي، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢،، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م) ١٠٧/٣.

(٤) تاريخ الإسلام الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م) ١٤٣/٨.

(٥) سير أعلام النبلاء، ١١٩/١٦.

الطبراني من الحفّاظ الكبار وله التصانيف الحسان))[١]، وقال ابن عُقدة: ((ما أعلمُني رأيت أحدًا أعرف بالحديث، ولا أحفظ للأسانيد من الطبراني))[٢].

صنف الطبراني العديد من الكتب الممتعة النافعة وأشهرها مجال البحث معاجمه الثلاثة الكبير والأوسط والصغير.

بعد رحلته الطويلة في طلب الحديث عاد الإمام الطبراني إلى أصبهان وأقام فيها فترة كبيرة من عمره إلى أن توفي بها في سنة ٣٦٠هـ= ٩٧١م، وكان عمره حينئذ مائة سنة تقريبًا[٣].

المعجم الكبير:

وهو مرتب على مسانيد الصحابة بحسب حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف مستقل لكثرة أحاديثه، وهو أكبر معاجم الدنيا، ويقال بأن فيه ستين ألف حديث، وقيل ثمانين ألفا، يقول فيه ابن دحية: ((هو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أطلق في كلامهم (المعجم) فهو المراد، وإذا أريد غيره قيّد))[٤].

المعجم الأوسط:

وهو مرتب على أسماء شيوخ الطبراني، وهم حوالي ألفين، ويقال بأن فيه ثلاثين ألف حديث، وهو من مظان الغريب، قال الذهبي: ((يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، بيَّن فيه فَضِيلَتَه، وَسَعَةَ رِوَايَتِه)) [٥]، وفيه يقول القائل: قد وجدنا في معجم الطبراني ... ما فقدنا في سائر البلدان[٦]، وقد أثر عن الطبراني أنه قال: هذا الكتاب (أي المعجم الأوسط) روحي؛ لإنَّه تَعِبَ عليه[٧].

المعجم الصغير:

وقد خرّج فيه عن ألف من شيوخه[٨]، مقتصرا غالبا على حديث واحد لكل منهم، قال الطبراني في أول المعجم الصغير: ((هذا أول كتاب فوائد مشايخي الذين كتبت

---

(١) الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ (أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد ابن الجوزي القرشي التيمي البكري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ط٢، ١٤١٢هـ) ٦٨.

(٢) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (ابن قطلوبغا، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) ٩٠/٥.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان، ٤٠٧/٢، والأعلام (الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م) ١٢١/٣.

(٤) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (محمد بن جعفر الكتاني ١٣٤٥هـ، بيروت دار الكتب العلمية، ط ٢: ١٤٠٠-١٩٨٠م) ١٠١.

(٥) تذكرة الحفاظ (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م) ٨٥/٣.

(٦) ينظر: الوافي بالوفيات ٢١٤/١٥.

(٧) ينظر: تذكرة الحفاظ ٨٥/٣.

(٨) ينظر: مقارنة المرويات (إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م) ٣٤٧/١.

عنهم بالأمصار، خرجت عن كل واحد منهم حديثا واحداً وَجَعَلْتُ أَسْمَاءَهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ))[1].

(1) المعجم الصغير (أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني ٣٦٠هـ، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م) ١/١.

المبحث الأول: حذف الخبر

من مواضع حذف الخبر وجوباً عند النحاة أن: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونه خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: ضربي زيداً قائماً، أو مضافاً للمصدر المذكور، نحو أكثر شربي السويق ملتوتاً، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً.

والخبر في ذلك مقدر بـــ(إذ كان) أو (إذا كان)[١].

قال ابن عصفور: ((وكذلك المبتدأ إذا كان مصدراً قد سَدَّ مَسَدَّ خبرِهِ الحالُ، ... فلا يجوز في شيء من ذلك إظهار الخبر))[٢].

فالشرط في هذا الموضع ألا يصح كون الحال خبراً عن المبتدأ المذكور، فإذا صح جعل الحال خبراً وجب رفعه، فلا يجوز أن يُقال: ضربي زيداً شديداً، بل يتعين رفعُ (شديد) على أنه خبر.

وقد خالف هذه القاعدة الحديث في المعجم الكبير للطبراني قول سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ عَاقِدِي أُزُرَهُمْ مِنَ الصِّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا»[٣]

فنَصَبَ (عاقدي) مع أنه صالح لأن يكون خبراً للمبتدأ (هم).

وقد وافق هذا الحديث في مخالفة القاعدة النحوية عددٌ من القراءات القرآنية منها قراءة بعضهم ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةً﴾[٤] بنصب (واحدةً)[٥]، وقراءة علي بن أبي طالب ﷺ ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً [٦] بنصب (عصبةً)[٧]، وقراءة بعض القراء

---

(١) ينظر: الكتاب (سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ١٩٨٨م) ٤٠٢/١ – ٤٠٣، وشرح جمل الزجاجي (علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م) ٣٣٦/١، وشرح عمدة الحافظ (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي ، تحقيق: عدنان الدوري ، وزارة الأوقاف ــ بغداد ، ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م) ١٧٧ – ١٨٠، والتصريح على التوضيح (خالد بن عبدالله الأزهري ٩٠٥هـ: التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة، د.ت) ١٨٠/١ – ١٨٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٣٣٦/١.

(٣) المعجم الكبير للطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ٣٦٠ هـ، دراسة وتحقيق وتخريج: محمد بن حسن بن أحمد الغماري، ١٤١٩هـ) ١٩١/٦.

(٤) القمر ٥٠.

(٥) القراءة في: معاني القرآن (أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء ٢٠٧هـ، تحقيق: عبدالفتاح شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة، ١٩٧٢م) ١١١/٣، ومعاني القرآن (أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المرمة، ط١، ١٤٠٩هـ) ٣٠١/٤.

(٦) يوسف ٨.

(٧) القراءة في: مختصر البديع (لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية ــ القاهرة، ١٩٣٤م) ٦٢، والكشاف (محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار المعرفة ــ بيروت، د.ت) ٣٠٥/٢، وإعراب الشواذ (العكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب ــ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م) ٦٨٣/١، والبحر المحيط (أبوحيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، دار الفكر ــ بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م) ٢٨٣/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد (بهاء الدين بن عقيل تحقيق: محمد بركات، جامعة أم القرى ــ مكة، ١٤٠٠ هـ) ٢٤٢/١.

﴿وأنا بَرِيئاً ممَّا تَعْبُدُونَ﴾[١] بنصب (بريئاً)[٢]، وقراءةُ ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[٣] بنصب (أطهر)[٤].

وفي الحديث الشريف السابق اختل شرط آخر من شروط القاعدة، هو كون المبتدأ مصدراً، وكذلك اختل هذا الشرط في معظم الآيات القرآنية؛ ولذلك حاول النحاة توجيه بعض هذه الشواهد بتقدير أخبار صالحة، يقول ابن مالك في تقدير الخبر في الحديث: (((وهم مؤتزرون عاقدي أُزرهم)[٥]، فالخبر محذوف لقيام الحال مقامه))[٦].

وقال الفراء في توجيه القراءة الأولى: ((وقد روي ﴿وَمَا أَمْرُنا إِلاَّ وَاحِدةً﴾ بالنصب، وكأنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة، كما تقول للرجل: ما أنت إلا ثيابَك مرةً، ودابَّتَك مرةً، ورأسَك مرةً، أي: تتعاهد ذلك، وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: إنما العامريُّ عِمَّتَه، أي: ليس يتعاهد من لباسه إلا العِمَّة. قال الفراء: ولا أشتهي نصبها))[٧].

أما القراءة الثانية ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾ فقد تكلم عنها ابن خالويه فقال: ((هذا كما تقول العرب: إنما العامري عِمَّتَه، أي يتعهد عمته، والتقدير: ونحن نجتمع عصبةً))(٨)، ووافقه على هذا التوجيه الزمخشري(٩)، وعدد من النحاة(١٠)، وقدَّره ابن مالك بـــ((ونحن معه عصبةً، أو نحن نحفظه عصبةً))(١١)، وقدره ابن الناظم وابن هشام:

(١) الأنعام ١٩.

(٢) القراءة في: إعراب الشواذ ٤٧٢/١.

(٣) هود ٧٨.

(٤) القراءة في: الكتاب ٣٩٧/٢، ومعاني القرآن (أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش٢١٥هـ، تحقيق: فائز فارس، دار البشير ــ الكويت، ط٢، ١٤٠١هـــ ــ ١٩٨١ م) ٣٥٦/٢، والمقتضب (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ٢٨٦هـ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث ــ القاهرة، ١٣٨٨هـ) ١٠٥/٤، ومعـاني القـرآن للنحاس ٢٩٥/٢، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ القاهرة، ١٣٨٦هـ) ٣٢٥/١، والكشاف ٢٨٣/٢، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز ((أبو محمد عبدالحق بن عطية الغرنـاطي ٥٤٢هـ، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف ــ مراكش، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م) ١٩٦/٩، و البيان في غريب إعراب القرآن (أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ٥٧٧هـ، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة،١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م) ٢٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن (أبي البقاء عبد الله بـن الحسين العكبري ٦١٦هـ، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ــ القاهرة، ١٣٩٦ هـ ــ ١٩٧٦م) ٧٠٩/٢.

(٥) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب ــ بيروت، د.ت) ١١١.

(٦) ينظر: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني ٨٩٣ هـ، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربـي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م) ٤٤٠/٢.

(٧) معاني القرآن للفراء ١١١/٣.

(٨) مختصر البديع ٦٢.

(٩) الكشاف ٣٠٥/٢.

(١٠) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (أبو يوسف المنتجب بن أبي العز الهمذاني ٦٤٣هـ، تحقيق: محمد حسن النمر، دار الثقافة ــ بيروت، ط١، ١٤١١هـــ ــ ١٩٩١م) ٣١/٣، والبحر المحيط ٢٨٣/٥، والتصريح على التوضيح ١٨٢/١.

(١١) شواهد التوضيح ١١١.

ونحن نُرى أو نكون أو نوجد عصبةً(١)، وذكر العكبري إمكان توجيه القراءة الثالثة ﴿وأنا بَرِ يئاً ﴾ بـــ(أُصدَّق بريئاً) أو (أُومَن بريئاً)(٢).

والذي يظهر للباحث أنّ المنصوب في هذه الشواهد هو الخبر، وإن كان الأصل الشائع فيه أن يكون مرفوعاً، ويدل لهذا الرأي عدة أمور هي:

أولها: ورود هذه القراءات والحديث الشريف التي لا تخضع للضرورة.

ثانيها: أن التوجيهات المذكورة لا تخلو من التكلف، بل وقد تُغَيِّر المعنى، ثم إنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

ثالثها: أنه ما من خبر إلا ويمكن نصبه، ثم تأويله على ما ذكره النحاة، فَمَن أراد أن يقول: زيد راكب، فله أن ينصب الخبر على تأويل (زيد ثبت راكباً).

فالعرب ترفع الخبر في عامة حديثها، إلا أنها قد تنصبه عند عدم اللبس؛ لمعنى إضافي تقصده، ففي الحديث: (وهم عاقدي أزرهم) يظهر لي مع معنى نصب الخبر إضافة معنى غير موجود مع رفعه؛ لأن الحال أنهم ملازمون لعقد أزرهم، وليس أمراً طارئاً عليه، فجاء الإخبار بإضافة معنى غير موجود باستصحاب معنى الحال؛ ليبنى التوجيه للناس عليه بأن لا يرفعوا رؤوسهم حتى لا يروا عوراتِ من أمامهم.

المبحث الثاني: تجرد خبر (عسى) من (أن)

يرى كثير من النحاة وجوب اقتران خبر (عسى) بـــ(أنْ) إلا في ضرورة الشعر(٣)، قال أبو حيان: ((فأما (عسى) فجمهور البصريين على أن حذف (أنْ) من خبرها لا يكون إلا في ضرورة الشعر))(٤)، وعلل ذلك ابن بابشاذ بقوله: ((و(عسى) من بين هذه الأفعال تدخل على خبرها (أنْ)، وإنما خالفت أخواتها؛ لأن معناها الطمع والترجي، وهذا المعنى يكون فيما يستقبل، و(أن) تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال))(٥).

وقد خالف هذه القاعدة الحديث الذي رواه الطبراني في المعجم الكبير: عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ، قَالَتْ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فَقَالَ: «عَسَى رَجُلٌ يُحَدِّثُ بِمَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ، أَوْ عَسَى امْرَأَةٌ تُحَدِّثُ بِمَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل ــ بيروت، د.ت) ١٢٤، ومغني اللبيب (ابن هشام أبو محمد عبدالله ابن يوسف الأنصاري ٧٦١هـــ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، مكتبة الرياض الحديثة، دار الفكر ــ بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م) ١٢٦.

(٢) إعراب الشواذ ٤٧٢/١.

(٣) ينظر: كشف المشكل في النحو (علي بن سليمان الحيدرة ٥٩٩هـــ، تحقيق: هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف ــ بغداد، ١٤٠٤ هـــ) ٥٣١/٢، وضرائر الشعر (أبــو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ــ بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـــ ــ ١٩٨٢م) ١٥٢ – ١٥٣، والتصريح على التوضيح ٢٠٦/١.

(٤) ارتشاف الضرب ١٢٢٤/٣ – ١٢٢٥.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٣٥٢/٢.

زَوْجِهَا» فَأَرَمَّ الْقَوْمُ فَقُلْتُ: إِي وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُمْ لَيَفْعَلُونَ وَإِنَّهُنَّ لَيَفْعَلْنَ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مِثْلَ شَيْطَانٍ لَقِيَ شَيْطَانَةً فِي ظَهْرِ الطَّرِيقِ فَغَشِيَهَا وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ»(١)

وقد تأول عدد من النحاة تجرد خبر (عسى) من (أنْ) فيما ورد من الشواهد، بأن (عسى) فيها مشبهة بـــ(كاد) فتجرد خبرها من (أنْ)(٢) .

والظاهر من كلام سيبويه أن تشبيهها بـــ(كاد) يُجَوِّز تجرد خبرها من (أن) في النثر قياساً، فقد قال: ((واعلم أن من العرب من يقول: (عسى يفعل)، يشبهها بـــ(كاد يفعل)، فـــ(يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب))(٣) .

والذي اختاره ابن مالك أن تجرد خبر (عسى) من (أنْ) جائز، إلا أنَّ اقترانه بها أكثر وأشهر في الاستعمال العربي، وعدم الكثرة لا تعني عدم الجواز(٤)، وقد تبعه في هذا الرأي كثير ممن بعده من العلماء(٥).

وعند تأملنا للحديث نجد أن (عسى) فيه لم يكن معناها الطمع والترجي؛ فتكون للمستقبل، وإنما الإشفاق والتنبيه؛ وهو لما مضى، فسياق الحديث هو استفسار واستخبار عما يفعله بعض الأزواج في الماضي، ولذلك جاء الجواب من أسماء رضي الله عنها، أنّ ما أشفق منه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونبه عليه وقع، فجاء توجيه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالتحذير من ذلك والتنفير منه، فلما انتفى سبب دخول (أنْ) التي تصرف الفعل للمستقبل حسن مجيء خبرها مجرداً من (أنْ).

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ١٦٢/٢٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٥٢/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح (الحسن بن عبدالله القيسي، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٧م) ١٣٤، والمستوفى في النحو ١١٤/١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير (أبو علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبين ٦٤٥هـ، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد ــ الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م) ٩٧٠/٣.

(٣) الكتاب ١٥٨/٣. وقد قال أبو حيان في الارتشاف ١٢٢٥/٣ ــ بعد أن ذكر رأي المجوزين للتجرد ــ: " وهو ظاهر قول سيبويه ".

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٥٣/١ – ٤٥٤، وقد قال في الألفية:

وكونُه بدونِ (أن) بعد (عسى) نَزْرٌ، و(كـاد) الأمرُ فيه عُكِسا

(٥) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل (محمد بن عيسى السليلي ٧٧٠هـ، تحقيق: الشريف عبدالله الحسيني البركاتي، الفيصلية ــ مكة، ط ١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م) ٣٤٥/١، وشرح ألفية ابن مالك (عبدالرحمن بن علي المكودي ٨٠٧هـ، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت ــ الكويت، ١٩٩٣م) ٢١٤/١، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني ٢٦٠/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ــ الكويت، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م) ١٣٩/٢.

المبحث الثالث: مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً

منع النحويون مجيء خبر (عسى) ــ كغيرها من أفعال المقاربة ــ اسماً مفرداً[(١)]، قال ابن عصفور: ((ولا تقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال (أي أفعال المقاربة) وإن كان ذلك هو الأصل،... وإنما رفض هنا الاسم وإن كان الأصل؛ لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء))[(٢)]، ويوضح هذا التعليلَ قولُ المبرد: ((ولا تقل: (عَسِيتُ القيامَ)؛ وإنما ذلك لأن القيام مصدر، لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت، فمن ثم لم يقع (القيام) بعدها، ووقع المستقبل))[(٣)].

وقد جاء في المعجم الكبير للطبراني تَمَثُّل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالمثل العربي (عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)[(٤)]، فروى الطبراني عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى أَهْلِه، وَقَدِ الْتَقَطَ مَنْبُوذًا، فَذَهَبَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَذَكَرَهُ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: «عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»، فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا الْتُقِطَ إِلَّا وَأَنَا غَائِبٌ، وَسَأَلَ عَنْهُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَأُثْنِيَ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، «فَوَلَاؤُهُ لَكَ، وَنَفَقَتُهُ عَلَيْنَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ»[(٥)].

فقد وقع الاسم المفرد في الحديث (أبؤساً) خبراً لــ(عسى)

وقد تأول عدد من النحاة تجرد خبر (عسى) من (أنْ)، بأن (عسى) فيها أشبهت (كاد) فجرد خبرها من (أنْ)[(٦)].

وقد حاول النحويون توجيه المثل السابق، فوردت عنهم تأويلات كثيرة:

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (أبوعلي الحسن بن أحمد الفارسي ٣٧٧هـ، تحقيق: د. عوض القوزي، الأمانة ــ القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـــ ــ ١٩٩٢م) ٢٦٩/٢، والكشاف ٣٠٢/٣، وشرح اللمحة البدرية في علم العربية (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: صلاح روّاي، دار حسان ــ القاهرة، د.ت) ٣٢/٢.

(٢) المقرب (أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، عبدالله الجبوري، رئاسة الأوقاف ــ بغداد، ط ١، ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م) ٩٩/١ – ١٠٠.

(٣) المقتضب ٦٩/٣.

(٤) المثل في: الأمثال لأبي عبيد (القاسم بن سلام ٢٢٤هـ، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، دار المأمون ــ دمشق، ط ١، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م) ٣٠٠، وجمهرة الأمثال (أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ ٣٩٥هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، دار الجيل ــ بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م) ٥٠/٢، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال (أبوعبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري ٤٨٧هـ، تحقيق: إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ١٩٨٣م) ٤٢٤، و مجمع الأمثال (أحمد بن محمد الميداني ٥١٨هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ــ بيروت، ط ٣، ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٢م) ١٧/٢، و المستقصى في أمثال العرب (جارالله محمود بن عمر الزمخشري ٥٣٨هـ، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٧م) ١٦١/٢، ولسان العرب (محمد بن مكرم بن منظور ٧١١هـ، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ) (غور) و (بأس). قال الميداني في شرحه: ((الغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة، وأصل هذا المثل ــ فيما يقال ــ من قول الزباء، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه: (عسى الغوير أبؤسا) أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار. يضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك)).

(٥) المعجم الكبير للطبراني ١٠٢/٧.

(٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (طاهر بن أحمد ابن بابشاذ ٤٦٩هـ، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط ١، ١٩٧٧م) ٣٥٢/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٤، والمستوفى في النحو (علي بن مسعود الفرخان؛ تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية ــ القاهرة، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م)١١٤/١، وشرح الجزولية ٩٧٠/٣.

الأول: أن (أبؤساً) خبر (عسى)، تشبيهاً لها بـــ(كان)، وهذا قول سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]، وقد تبعهما كثير من النحويين[٤] .

قال سيبويه: ((قولهم: عسى الغوير أبؤساً، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)))[٥].

الثالث: أن عسى هنا للتحقيق، بمعنى (صار)، وهذا رأي العكبري[٦]، ففي المثل إضراب عن الشك إلى اليقين، قال السهيلي: ((قول الزباء حين تكلمت بـــ(عسى)، ثم أدركها اليقين، فقالت: (عَسَى الغُوَيرُ) وهي متوقعة شراً، ثم غلب على ظنها الشر، فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها، لا بحكم (عسى)؛ لأن عسى لا يكون خبرها اسما غير حدث، فكأنها قالت: (صارَ الغويرُ أبؤساً)))[٧].

الخامس: أنَّ (أبؤساً) خبر لـــ (كان) المحذوفة وتقدير الكلام: (عسى الغوير أن يكون أبؤساً)، وهو قول الكسائيّ[٨]، وثعلب[٩]، والخوارزميّ[١٠]، وابن هشام[١١]، ونسب إلى الكوفيين[١٢].

وقد رد العكبري هذا الرأي بقوله: ((ولا يصح أن يقدر بـــ(أن يكون أبؤساً)؛ لما فيه من حذف الموصول وإبقاء صلته))[١٣] .

ولكن الرضي دافع عنه فقال: ((وجاز حذف (أنْ) مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً؛ لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع (أنْ) بعد مرفوع (عسى)، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله))[١٤] .

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥٨/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٧٣/٣.

(٣) ينظر: المسائل المنثورة (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية ــ دمشق، د.ت) ٢٣١.

(٤) ينظر مثلاً: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٢، وشرح ألفية ابن معطي (عبدالعزيز بن جمعة القواس الموصلي ٦٩٦هـ، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ــ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م) ٨٩٨/٢.

(٥) الكتاب ١٥٨/٣.

(٦) ينظر: المتبع شرح اللمع (أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ٦١٦هـ، تحقيق: عبدالحميد الزوي، جامعة قاريونس ــ بنغازي، ط ١، ١٩٩٤م) ٥٥٨/٢.

(٧) نتائج الفكر في النحو (أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي ٥٨١هـ، تحقيق: محمد البنا، دار الرياض ــ الرياض، ١٤٠٤ هـ) ٢٦٠.

(٨) التذييل والتكميل شرح التسهيل (أثير الدين أبوحيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م) ٣٤٣/٤.

(٩) مجالس ثعلب (أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب ٢٩١هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف ــ القاهرة، ١٩٤٨م) ٣٠٧/١.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش (يعيش بن علي الصنعاني ٦٤٣هـ، عالم الكتب ــ بيروت، د.ت)٣٠٢/٣.

(١١) مغني اللبيب ١٦٠.

(١٢) التصريح على التوضيح ٦٧٨/١.

(١٣) اللباب في علل البناء والإعراب (أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ٦١٦هـ، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر ــ دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م) ١٩٢/١، والمتبع ٥٥٨/٢.

(١٤) شرح الكافية (محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ٦٨٦هـ، تحقيق: يوسف عمر، جامعة قاريونس ــ بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م) ٢١٦/٤.

السادس: أن (أبؤساً) خبر (عسى)، وقد ورد مفرداً من باب التنبيه على الأصول، وهذا رأي ابن مالك، فقد قال: ((من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل؛ لئلا يُجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر (كاد) و(عسى) مفرداً منصوباً))[١] .

السابع: أن نصب (عسى) الاسمَ المفردَ لغةٌ من لغات العرب المستعملة، وهذا رأي ثعلب، حكاه عنه أبو عمر الزاهد[٢] .

والأقرب عندي أنّ (أبؤساً) خبر لـــ (عسى) إلا أنه شاذ لا يقاس عليه؛ وذلك لأن هذا القول ليس فيه تقدير بخلاف الأقوال الأخرى وما لا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إليه، وهو لغة من لغات العرب القديمة؛ ولذلك بقي على حاله تنبيها على ذلك الأصل، فجاء حديث عمر رضي الله عنه مبقياً الأصل على حاله؛ لأنه مثلٌ، والأمثال لا تغير[٣]

المبحث الرابع: تجرد خبر (كاد) من (أن)

اختلف النحويون في خبر (كاد) من ناحية اقترانها بـــ(أنْ) وعدمه، فيرى أكثر النحويين وجوب تجرد خبر (كاد) من (أن) إلا في الضرورة الشعرية[٤]، وفي ذلك يقول سيبويه: ((و(كدت أنْ أفعل) لا يجوز إلا في الشعر))[٥]، وهو ما أكده الزجاجي بقوله: ((وأما (كاد) فالوجه أن تستعمل بغير (أنْ)، فيقال: كاد زيد يقوم، وكاد عبدالله يركب))[٦].

وعلل ذلك ابن برهان بقوله: ((وتقول: عسى عمرو أنْ يحج العام القابل، ولا تقول: كاد عمرو أنْ يحج العام القابل؛ لأن (كاد) أشد مطالبة للفعل من (عسى)، فبحسب

(١) شرح التسهيل (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر ــ الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م) ٣٩٣/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٢٨/٣، وتذكرة النحاة (أبوحيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ٧٤٥هـ، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م) ٥٢٤.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للأشموني ٢٨٥/٤ – ٢٨٦.

(٤) ينظر: المقتضب ٧٤/٣ – ٧٥، شرح اللمع (عبدالواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري ٤٥٦هـ، تحقيق: فائز فارس، وزارة الثقافة ــ الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م) ٤٢٥/٢، وارتشاف الضرب ١٢٢٥/٣. وقد أفرد هذه المسألة برسالة خاصة كل من: د. محمد حسين أبو الفتوح: الفعل (كاد) في القرآن الكريم وفي صحيح البخاري، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود ــ الرياض، م ١٥، ع٢ (١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م)، و د. محمد البائل: (كاد) واتصال خبرها بـــ(أن) في التراث، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود ــ الرياض، م ٧ (١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م).

(٥) الكتاب ١٢/٣.

(٦) الجمل في النحو (عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ٤، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م) ٢٠١.

مطالبتها للفعل، لزم أن يليها لفظ الفعل، فهي لضرب من الحال، و(أنْ) و(لن) لا تدخل على الحال، وإنما تكون لما استقبل))[١].

وقد جاء عند الطبراني عددٌ كبير من الأحاديث النبوية، مخالفاً لهذه القاعدة اقتصرتُ على بعضها، فمنها قوله صلى الله عليه وسلم: عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: اسْتَنْشَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «هَلْ تَرْوِي مِنْ شِعْرِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ شَيْئًا؟» فَأَنْشَدْتُهُ مائَةَ قَافِيَةٍ، فَجَعَلْتُ كُلَّمَا مَرَرْتُ عَلَى بَيْتٍ قَالَ: «هِيهِ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَادَ أَنْ يُسْلِمَ فِي شِعْرِهِ»[٢]، ومنها قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما رواه عمر أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْحَلِيمَ كَادَ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا؟»[٣]، وقول عائشة رضي الله عنها: «وَأَنْزَلَ فِيَّ عُذْرٌ مِنَ السَّمَاءِ كَادَ أَنْ يَهْلِكَ بِي فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ»[٤]، وقولها: «كَادَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ فِي الْمَسْجِدِ شَرٌّ وَمَا عَلِمْتُ بِهِ»[٥]، وقول مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه: «أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ حَتَّى قَطَرَ الْمَاءُ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ كَادَ أَنْ يَقْطُرَ»[٦]، وقول أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى: مَشَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَذَكَّرْتُهُ فَقَالَ: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ»[٧].

وقد تأول عدد من النحاة هذه الشواهد بأن (كاد) فيها مشبهة بـــ(عسى) فاقترن خبرها بـــ(أن)[٨].

والذي اختاره ابن مالك أن اقتران خبر (كاد) بـــ(أن) جائز، إلا أنَّ تجرده منها أكثر وأشهر في الاستعمال العربي، وعدم الكثرة لا تعني عدم الجواز[٩]، قال في الألفية:

---

(١) شرح اللمع ٤٢٥/٢.

(٢) المعجم الأوسط للطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ٣٦٠ هـ، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد – أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، نشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م) ٤٧/٣.

(٣) المعجم الأوسط للطبراني ١٢٧/٦.

(٤) المعجم الكبير للطبراني ٣٠/٢٣.

(٥) المعجم الكبير للطبراني ١٠٨/٢٣.

(٦) المعجم الكبير للطبراني ٣٨٤/١٩.

(٧) المعجم الكبير للطبراني ٣٠٣/٢٢.

(٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٥٢/٢، والمستوفى في النحو ١٠٩/١، ١١٥/١، وشرح المقدمة الجزولية ٩٧٣/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٤.

(٩) ينظر: شواهد التوضيح ٩٩، وشرح الكافية الشافية (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، مطبعة جامعة أم القرى ــ مكة، ط ١، ١٤٠٢هـ) ٤٥٣/١ – ٤٥٤.

وكونُه بدونِ (أن) بعد (عسى) نَزْرٌ و(كــاد) الأمرُ فيه عُكِســا[1]

وقد تبعه في هذا الرأي كثير ممن بعده من العلماء[2].

وقد فطن لكثرة ورود (كاد) مقترنة بـــ(أنْ) في الأحاديث الشريفة شراح الحديث حتى قال الإمام النووي في تعليقه على لفظة في صحيح مسلم: ((حَتَّى إِذَا كاد أَنْ يَدْخُلَ))[3] وَفِيهِ حُجَّةٌ لِجَوَازِ دُخُولِ أَنْ بَعْدَ كَادَ وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ وَهِيَ لُغَةٌ فَصَيْحَةٌ وَلَكِنَّ الْأَشْهَرَ عَدَمُهُ، ووافقه على هذا الرأي عدد من شراح الحديث بعده[4].

وفي هذه الأحاديث نجد دلالة خاصة للمقاربة اقتضت اقتران خبر(كاد) بـــ(أنْ) فنجد هذا الدلالة ماثلة في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن شعر أمية: (كاد أن يسلم في شعره)، فأمية بن أبي الصلت تجسدت في شعره معاني الإسلام، ولكنه لم يسلم، لقد أعجب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشعره لما فيه من معانٍ عالية أقرها الإسلام؛ ولذلك استزاد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هذا الشعر، فكان كلما سمع منه شيئاً استزاد منه بقوله (هيه) ليستمر عمرو بن الشريد، وينشد بيتاً آخر، حتى كان الحكم من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنّ هذا الشاعر اقترب من أن يسلم لما في شعره من معاني الإسلام، ولكنه حقيقة لم يفعل فقد أبى أن ينطق بالشهادتين، والنطق بهما ركن للدخول في الإسلام؛ ولذلك جاءت المقاربة بـــ(كاد) متلوة بـــ(أنْ)، وهي أبعد عن الحال مما لو جردت منها، فلو كان الحديث: كاد يسلم في شعره؛ لكان شديد المقاربة، ولكن لضعف المطالبة كما يقول ابن برهان فأمية بن أبي الصلت حال بينه وبين الإسلام رفضه الاستسلام له بالنطق بالشهادتين، وفي وجود (أنْ) مع هذا المعنى فائدة دلالية أخرى هي منح الجملة مساحة صوتية تؤخر النطق بالفعل بعدها، مما يوحي ببعد المقاربة، كما هو الحال في حضور (أنْ) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[5] فقد أشارت الآية إلى حضور البشير من مصر إلى الشام، وهي مسافة طويلة، فكان في الآية تصوير لهذا الطول في المسافة بالفصل بين (لما) و(الفعل) بحرف (أنْ).

---

(١) ألفية ابن مالك، (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، دار التعاون) ٢٠.

(٢) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣٤٤/١، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني ٢٦١/١، والتصريح على التوضيح ٣١٣/٢. ٢٠٧/١، وهمع الهوامع ١٣٩/٢.

(٣) صحيح مسلم ٩٧١/٢.

(٤) الكوكب الوهّاج والرَّوض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (محمد الأمين بن عبد الله الأُرمي العلَوي الهرَري، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة: هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج – دار طوق النجاة، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م) ٤٣٠/١٤، البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٦هـ) ٢٣٢/٢٤، فتح المنعم شرح صحيح مسلم (موسى شاهين لاشين، دار الشروق، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م) ٣٧٧/٥.

(٥) يوسف ٩٦.

وفي الحديث الثاني في قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر: (أما علمت أن الحليم كاد أن يكون نبياً) هي في سياق التوجيه والإرشاد، فالحديث هو جزء من قصة أعرابي تهجم على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الكلام وقال له: يَا مُحَمَّدُ، مَا اشْتَمَلَتِ النِّسَاءُ عَلَى ذِي لَهْجَةٍ أَكْذَبَ مِنْكَ، وَلَا أَبْغَضَ، وَلَوْلَا أَنْ يُسَمِّينِي قَوْمِي عَجُولًا لَعَجِلْتُ عَلَيْكَ، فَقَتَلْتُكَ، فَسَرَرْتُ بِقَتْلِكَ النَّاسَ جَمِيعًا. فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَقْتُلْهُ، فقال له النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْحَلِيمَ كَادَ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا؟»، ففيها من معنى المقاربة التي لم تقع، أن النبوة لو كانت اكتساباً لقارب أن يكون الحليم نبياً، ولكنّ النبوة اصطفاء واختيار من الله، فدخلت (أنْ) لتفيد معنى يبعد عن القرب منها؛ فالنبوة لا تكفي فيها الأخلاق بل يمن الله على من يشاء.

وكذا نجد المقاربة في بقية الأحاديث؛ ففي قول السيدة عائشة رضي الله عنها: (كَادَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ فِي الْمَسْجِدِ شَرٌّ وَمَا عَلِمْتُ بِهِ) بينت أنّ حادثة الإفك التي اتهمت بها، قارب أن يكون بسببها شرٌ بسبب اختلاف الناس في مواقفهم تجاهها، حتى كادوا يقتتلون، ولكنّ الله حفظهم من الاقتتال، وجاءت (أنْ) لتجعل فاصلاً من المقاربة الشديدة من الاقتتال، فالمختلفون هم صفوة الأصحاب، وكذلك لما كان ممن ابتلوا باتهام السيدة عائشة رضي الله عنها من الصحابة الكرام دخلت (أنْ) على خبر (كاد) فـ (كَادَ أَنْ يَهْلِكَ بِي فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ) أي لعظم كلامهم فيّ، فهؤلاء الفئام لم يهلكوا، لأنّ الله تفضل عليهم وتكرم، وهم مع عظم ما اقترفوا من الإثم باتهامهم إياي حتى قارب الله أن ينزل ما يهلكهم، ولكن الله لسعة رحمته لم يهلكهم، وأنزل على نبيه تبرئتي.

وفي قول أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى: مَشَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى (كَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ)، فأبو سعيد كان ينتظر من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما وعده: «لَا تَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى أُعَلِّمَكَ سُورَةً فِي الْقُرْآنِ»[1]، وقد قارب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الخروج، ولكن بقي ما يسع لتعليم السورة؛ فجاءت (أنْ) لتفيد معنى المقاربة، وقد بقي ما يمكن أن يحَصِّل به بغيته، فهو مترقبٌ لما وعده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يبق في ظنه ما يكفي لأن يعلمه سورة من القرآن، فذكرّه أبو سعيد بما وعده قبل أن يخرج من المسجد، فقال له النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ السَّبْعُ

(١) المعجم الكبير للطبراني ٣٠٣/٢٢.

الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ»[١]، ففي معنى المقاربة كان التشويق لهذه السورة، وتبيين لمكانتها.

المبحث الخامس: مجيء اسم (لا النافية للجنس) معرفة

يرى أكثر النحاة وجوب تنكير اسم (لا) النافية للجنس[٢]، وفي ذلك يقول سيبويه: ((واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً))[٣]، ووافقه في ذلك المبرد قال: ((ولا تعمل (لا) إلا في نكرة البتة، ولو كانت كغيرها من العوامل؛ لعملت في المعرفة، كما تعمل في النكرة))[٤].

وعلل ذلك ابن مالك بقوله: ((لأنها إنما عملت العمل المذكور؛ لتدل به على العموم على سبيل التنصيص، والمعرفة ليست كذلك، ولو كان تعريفها بالألف واللام الاستغراقية؛ لأنها بلفظ العهدية، فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بـــ(منْ) الجنسية مذكورة أو منوية))[٥].

وقد جاء في المسند الكبير للطبراني عدد من الأحاديث، تكرر فيها مجيء اسم (لا) معرفة، منها ما رواه جابر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»[٦]، ومنها قول أبي سفيان للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُبِيحَتْ قُرَيْشٌ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ»[٧]، فـــ(كسرى) و(قيصر) علمان، وهما اسما (لا)، وكذلك (قريش) علم على القبيلة المعروفة، وهو اسم (لا)، وقد عملت (لا) في هذه الأسماء مع كونها معرفة.

وقد حاول النحاة تأويل الشواهد التي جاء فيها اسم (لا) نكرة، فقال أبو حيان في قول الشاعر[٨]:

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ٣٠٣/٢٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٦٢/٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب ــ بيروت، ١٤٠٨هـــ) ٦٩/١، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب (يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري ٤٧٦هـــ، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـــ ــ ١٩٩٤م) ٣٥٠، والكافية في النحو (ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق: طارق نجـم عبدالله، دار الوفاء ــ جدة، ط ١، ١٤٠٧هـــ ــ ١٩٨٦م) ١١٥، والفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب (نور الدين عبدالرحمن بن أحمد الجامي ٨٩٨هـــ، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف ــ بغداد، ١٤٠٣هـــ ــ ١٩٨٣م) ٤٣٩/١، والتذييل والتكميل ٢٤٩/٥، وهمع الهوامع ١٩٩/٢.

(٣) الكتاب ٢٩٦/٢.

(٤) المقتضب ٣٦٢/٤

(٥) شرح التسهيل ٦٥/٢.

(٦) المعجم الكبير للطبراني ٢١٣/٢.

(٧) المعجم الكبير للطبراني ١٣/٨.

(٨) ينظر البيت في: الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، وتحصيل عين الذهب ٣٥٠، والأمالي (أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني البغدادي ٥٤٢هـــ، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـــ ــ ١٩٩٢م) ٣٦٥/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وخزانة الأدب ٥٧/٤.

لا هَيْـــــثَمَ اللَّيْلَـــــةَ لِلْمَطِـــــيِّ وَلا فَتَـــىً مِثْـــلُ ابـــنِ خَيْبَـــرِيِّ

اسم (لا): (هَيثَم)، وهو علم.

قال أبو حيان: ((وهذا ونحوه مؤول بالنكرة باعتبار وجهين:

أحدهما: أنه نَفْيٌ لكلِّ مَن تَسَمَّى بهذا الاسم، فصار فيه عموم، فأطلق (هيثم) على كل من هذا اسمه، وعلى هذا الوجه تنْزع (ال) منه إن كان فيه.

والثاني: أن يكون على حذف مضاف، وذلك المضاف نكرة، تقديره: (ولا مثل هيثم)، وكذلك باقي هذه الأسماء))[1].

وقد وضح ذلك الأعلمُ بقوله: ((الذي يُسَوِّغ التنكير: أن هذا الكلام إنما يقال للإنسان كان يأمر بأمر من الأمور، وله فيها كفاية وغناء، فحضر ذلك الأمر، ولم يوجد ذلك الإنسان، ولا من يقوم به مثل قيامه، ولو وُجِدَ مَن يقوم مقامه لم يطلب هو، فصار التقدير: (لا مثل هيثم)، و(لا مثل أبي حسن)، و(لا مثل أمية)، ودخلت هذه الأسماء في المعنى، كما يقول القائل لمن يخاطبه: مثلك لا يتكلم بهذا، وإنما يريد أنت وأمثالك لا يتكلمون به))[2].

ولكنَّ ابن مالك ناقش هذه التأويلات فقال: ((ولا يصح واحد من التقديرات على الإطلاق:

أما تقدير (مثل) فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر (مثل) بعده كقول الشاعر[3]:

تُبَّكِـــي عَلَـــى زَيْـــدٍ ولا زَيْـــدَ مِثْلُـــهُ بَرِيءٌ مِـــنَ الحُمَّـــى سَـــلِيمُ الجَـــوَانِحِ

فتقدير (مثل) قبل زيد مع ذكر (مثله) بعده وصفاً أو خبراً، يستلزم وصف الشيء بنفسه، أو الإخبار عنه بنفسه، وكلاهما ممتنع.

الثاني: أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفي مسمى العَلَم المقرون بـــ(لا)، فإذا قدر (مثل) لزم خلاف المقصود.

---

(١) ارتشاف الضرب ١٣٠٧/٣ – ١٣٠٨.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه (الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م) ٦٠٨/١.

(٣) ينظر البيت في: الخزانة ٥٧/٤.

الثالث: أن العَلَم المُعامَلَ بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد، فلا يكون في نفيه فائدة، نحو: (لا بصرة لكم)، و(لا أبا حسَن لها).

وأما تقدير أحد المسميات فلا يصح اعتباره مطلقاً؛ فإن من الأعلام ما له مسميات كثيرة، كـ(أبي حسن)، و(قيصر)، فتقدير ما كان هكذا بـ(لا مسمى بهذا الاسم)، أو بـ(لا واحد من مسمياته) لا يصح؛ لأنه كذب.

فالصحيح ألا يقدر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به، وبما يصلح له، فيقدر: (لا زيد مثله) بـ(لا واحد من مسميات هذا الاسم)، ويقدر (لا أبا حسن لها) و(لا كسرى) بعده ونحوها بـ(لا مثل أبي حسن) و(لا مثل كسرى) ...))[1].

وقد أعرض الكسائي عن هذه التأويلات كلِّها، وجوَّز عمل (لا) في المعرفة؛ مستدلاً بهذه الشواهد، ونسب أبو حيان هذا الرأي للكوفيين عامة[2].

وهذا الرأي أقرب إلى الصواب؛ لتعدد الشواهد المؤيدة له وتنوعها، خاصة إذا كانت هذه المعرفة فيها من العموم ما يقربها من النكرة.

وإذا تأملنا السياقات التي وردت فيها الأحاديث نجد فيها الألفاظ: (قيصر، كسرى، قريش) وإن كانت معارف إلا أن فيها من العموم ما يقربها للنكرات، فقيصر ليس علماً على شخص بعينه، بل هو اسم لكل ملك من ملوك الروم في الشام، وكسرى كذلك ليس علماً على شخص بعينه بل هو اسم لكل ملك من ملوك الفرس في العراق، فالمعنى كما يقول القاضي عياض: ((لا يكون كسرى بالعراق، ولا قيصر بالشام، فأُعلم بانقضاء ملكهما، وزواله من هذين القطرين))[3]، فالمقصود بالاسم كل من ملك هذين القطرين، وهو أعم من المعرفة المقصود بها فرد بعينه، وكذلك الحال في قول أبي سفيان: (لا قريش بعد اليوم) فهو أعم من كون المقصود قبيلة قريش بعينها، فمعلوم أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لن يفنيَ القبيلة بأكملها، لكن لا توجد لها الهيمنة كما كانت قبل دخول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكة فاتحاً؛ ولذلك كان جواب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على كلامه: «مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي

(١) شرح التسهيل ٦٧/٢ – ٦٨، وينظر: شرح الكافية الشافية ٥٣٠/١ – ٥٣١.

(٢) ينظر الرأي من غير نسبة في: الأصول في النحو (محمد بن سهل بن السراج ٣١٦هـ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م) ٤٠٦/١، ومنسوباً إلى الكوفيين في: ارتشاف الضرب ١٣٠٦/٣، ومنسوباً للكسائي في: همع الهوامع ١٩٤/٢.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ٥٧٨ – ٦٥٦ هـ، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو – أحمد محمد السيد – يوسف علي بديوي – محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، (دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م) ٢٦٠/٤.

سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ»»[١]، أي أن قريشاً باقية، فكل من لم يتعرض لجيش النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودخل داره، وألقى السلاح فهو آمن.

المبحث السادس: حذف الفاعل

منع أكثر النحاة حذف الفاعل وحده[٢]، وكان أبو علي الفارسي يغلظ في هذا، ويكبره، ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يحذف[٣].

وعلل ذلك ابن عصفور بقوله: ((وإنما لم يجز حذف الفاعل؛ لأنه لا يخلو من أمرين: أحدهما: أن يحذف حذف اقتصار، والآخر: أن يحذف حذف اختصار، أما الاقتصار فلا يتصور؛ لأنك لو قلت: (قامَ)، ولم تذكر الفاعل، ولا أردت أن تقدره لكنت تكلمت بغير مفيد، وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد؛ لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك: (أَكْرَمْتُ) و(ضَرَبْتُ)))[٤] .

وزاد ابن مالك ذلك إيضاحاً، فقال: ((لأن الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزءين، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين، فسلك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف، وعَرَضَ للفاعل مانعٌ من موافقة الخبر في جواز الحذف، وهو كونه كعَجُزِ المركب في الامتزاج بمتلوه، ولزوم تأخره، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان، بخلاف خبر المبتدأ، فإنه مباين لعَجُزِ المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه، ولا لازم التأخر، ويتأثر بعامل متلوه، وهو معتمد الفائدة، لا معتمد البيان، وأيضاً فإن من الفاعل ما يستتر، فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار، والخبر لا يستتر، وإذا حذف لدليل أُمِنَ التباس كونه مستتراً))[٥] .

وجاء في المعجم الكبير للطبراني ما حذف فيه الفاعل: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ

(١) المعجم الكبير للطبراني ١٣/٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٨٧/٢، وشرح التسهيل ١١٨/٢، وارتشاف الضرب ١٣٢٣/٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل ــ بيروت، ط ٥، ١٣٩٩ هـ) ٨٨/٢ – ٩٠، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (محمد بن مصطفى الخضري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م) ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(٣) ينظر: الخصائص (أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ــ بيروت، د.ت) ٤٣٣/٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٨٧/٢.

(٥) شرح التسهيل ١١٨/٢.

وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[١]، فالمعنى: ولا يشرب (الشارب) الخمر، فحذف الفاعل، قال السيوطي: ((ولا يشرب الخمر، الفاعلُ محذوف، أي الشّارب، يدل عليه يشرب))[٢].

وقد أول النحاة الشواهد التي جاء فيها الفاعل محذوفاً، بتقدير الفاعل ضميراً مستتراً عائداً إلى ما يدل معنى الجملة[٣].

ولم يرتض الكسائي هذا التأويل، واعتمد على وجود شواهد كثيرة حذف فيها الفاعل، فذهب إلى جواز حذف الفاعل مطلقاً[٤] .

ومما يؤيد رأي الكسائي في عدم صحة التأويل بتقدير ضمير مستتر ما ذكره ابن مالك في تعليقه على الحديث قال: ((فيه جواز حذف الفاعل، بدلالة الكلام عليه، والتقدير: ولا يشرب الشارب الخمر ....، ولا يرجع الضمير إلى السارق؛ لئلا يختص به، بل هو عامّ في حقّ كل من شرب))[٥]، فالدلالة في الحديث تتخصص إذا قدر الفاعل بضمير مستتر كما هو رأي أكثر النحويين، وفي رأي الكسائي بتقدير فاعل مناسب أولى في معنى الحديث فمن شرب الخمر وحده متصف بهذه الصفة حتى وإن لم يسرق ولم يزن.

فما ذهب إليه الكسائي أولى بالقبول؛ لأن الأصل في صحة الكلام وضوح المعنى وفهم المراد، فإذا اتضح المعنى مع حذف الفاعل لدلالة المقام أو المقال عليه، فما المانع من جوازه؟

وأيضاً فإن النحاة قد أجمعوا على جواز حذف الفاعل في مواضع معروفة، كفاعل المصدر، وفاعل الفعل المبني للمجهول، وغيرهما[٦]، فليكن حذفُه مع اتضاح المراد أحدَ هذه المواضع، ولا داعي للتفريق بينه وبينها، فقد ورد الجميع عن العرب، بل قد يكون لحذف الفاعل دلالات أخرى غير اتضاح المراد، منها تعمد إغماضه على السامع بقصد ترك فرصة له للتفكير والاستنباط، وفي ذلك ما فيه من لفت انتباهه وتشويقه.

---

(١) ٢٦١/١١.

(٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية – الخبر، ط١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م) ٧٨/١.

(٣) ينظر تأويل الشواهد في: شرح التسهيل ١٢١/٢ – ١٢٤، والتصريح على التوضيح ٢٧١/١ – ٢٧٢.

(٤) ينظر رأي الكسائي في: شرح جمل الزجاجي ٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢، وارتشاف الضرب ١٣٢٤/٣، والتصريح على التوضيح ٢٧٢/١.

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(٦) ينظر همع الهوامع ٢٥٥/٢ – ٢٥٦.

المبحث السابع: استعمال (قط) غير مسبوقة بالنفي

اشترط النحاة في (قط) ــ إذا كانت ظرف زمان ــ أن يسبقها نفي[١]، قال أبو حيان: ((وتختص (قَطُّ) و (عَوْضُ) بالنفي، يقال: ما فعلته قط، ولا أفعله عوض))[٢].

وقد خالف هذه القاعدة في معاجم الطبراني عدد من الأحاديث، منها ما رواه أبو هريرة عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قصة الثلاثة الذين دخلوا الغار وسدت عليهم صخرة، فحُبِسُوا فيه قال: «فَلْيَنْظُرْ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ أَفْضَلَ عَمَلِهِ قَطُّ فَلْيَذْكُرْهُ»[٣]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَزْوَاجَ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَيُغَنِّينَ أَزْوَاجَهُنَّ بِأَحْسَنِ أَصْوَاتٍ سَمِعَهَا أَحَدٌ قَطُّ»[٤]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلَقَّتْ رُوحَ رَجُلٍ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ قَالَ: لَا»[٥]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِذَا فيه أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا»[٦]، وقول السيدة عائشة رضي الله عنها: «لَقَلَّمَا كَانَتْ قَطُّ امْرَأَةٌ وَضِيئَةً عِنْدَ مَنْ يُحِبُّهَا لَهَا ضَرَائِرُ إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا»[٧]، وقول كعب بن مالك: «هَلْ عَلِمْتَنِي غَشَشْتُ اللهَ وَرَسُولَهُ يَوْمًا قَطُّ؟»[٨]، وقول عبدالله بن عباس رضي الله عنهما: «فَأَخَذَ بِأَشَدِّ مَا كَانَ قَطُّ اجْتِهَادًا فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ»[٩]، وقول معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: «فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ؟»[١٠]، وقول سمرة بن جندب رضي الله عنه: «ثُمَّ سَجَدَ بِنَا كَأَطْوَلِ مَا سَجَدَ بِنَا فِي صَلَاةٍ قَطُّ»[١١]، فقد جاءت (قط) في هذه الأحاديث غير مسبوقة بنفي في سياقات متنوعة:

الأول: سياق الأمر والطلب: في الحديث الأول: (لينظر كل رجل منكم أفضل عمله قَطُّ).

الثاني: سياق الخبر: في الحديث الثاني (ليغنين أزواجهن بأحسن أصوات سمعها أحدٌ قَطُّ)، وكذلك جاء سياق الإخبار في حديث: (فإذا فيه أعظم إنسان رأيناه قَطُّ)، وفي قول

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٣٣، وهمع الهوامع ٢١٤/٣.
(٢) ارتشاف الضرب ١٤٢٥/٣.
(٣) المعجم الأوسط للطبراني ٣٣/٥.
(٤) المعجم الأوسط للطبراني ١٤٩/٥، المعجم الصغير للطبراني ٣٥/٢.
(٥) المعجم الكبير للطبراني ٢٣٩/١٧.
(٦) المعجم الكبير للطبراني ٣٨٩/٢٤.
(٧) المعجم الكبير للطبراني ٥٦/٢٣.
(٨) المعجم الكبير للطبراني ١٠١/١٩.
(٩) المعجم الكبير للطبراني ٣٢٨/١١.
(١٠) المعجم الكبير للطبراني ٢٠/٨.
(١١) المعجم الكبير للطبراني ١٩٠/٧.

عائشة رضي الله عنها: (لقلما كانت قط امرأة وضيئةً عند من يحبها لها ضرائر إلا أكثرن عليها).

ونجد أن هذه الأحاديث وإن كانت إخباراً وإثباتاً فهي في معنى النفي، فـ(سمعها أحدٌ قَطّ) في معنى: ما سمعها أحدٌ قطّ، وكذلك (أعظم إنسان رأيناه قَطّ) فهي في معنى: ما رأيناه قطّ [1]، وفي قول عائشة المعنى: ما أقلّ ما تكون امرأة وضيئةٌ قط، فالجمل قبل (قَطَ) لما كانت في معنى الماضي صح مجيء قط بعدها التي تختص بنفي الماضي.

الثالث: سياق الاستفهام في حديث: (هل عملت خيراً قَطُّ)، وهي أيضاً في سياق الاستفهام في قول كعب بن مالك: (هل علمتني غششت الله ورسوله يوماً قَطُّ)، وفي قول معاوية بن أبي سفيان: (فهل قال هذا القول منكم أحدٌ قَطُّ).

فكل هذه الأحاديث في سياق الاستفهام، والاستفهام قريب من النفي.

فمجيء (قط) في كل هذه الأحاديث بدون أن تسبق بنفي دليل على جواز ذلك، يقول ابن مالك في تعليقه على الحديث الذي رواه البخاري رحمه الله في قول حارثة بن وهب رضي الله عنه: ((وَنحنُ أَكْثَرُ ما كُنَّا قَطُّ وآمَنُهُ))[2]: ((وفي قوله: (ونحنُ أكثرُ ما كُنَّا قَطُّ) استعمال (قَطُّ) غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين؛ لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد النفي، نحو: ما فعلت ذلك قط، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي، وله نظائر))[3] .

وقد بنى ابن مالك على كثرة وقوع (قَطُّ) في الأحاديث جواز وقوعها في غير النفي بقلة، قال في شرح التسهيل: ((وقد يقع (قَطُّ) مع فعل غير منفي لفظاً ولا معنى))[4].

وهذا هو الذي يطمئن إليه الباحث: أنَّ الأصل في (قَطُّ) استعمالها في النفي، ويجوز بقِلَّة استعمالها في غيره؛ لوروده في الشواهد الفصيحة، ولا سيما إذا كانت في حيز الاستفهام، كبعض الشواهد المتقدمة؛ لأن الاستفهام قريب من النفي، بل وقرينه في كثير من الأحكام.

---

(١) ينظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم ٢٩٢/٢٦.

(٢) الجامع الصحيح المختصر (محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ــ بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ) ٥٩٧/٢.

(٣) شواهد التوضيح ١٩٣.

(٤) شرح التسهيل ٢٢١/٢.

ولا يخفى أن دلالة الاستفهام في الأحاديث السابقة هي النفي؛ فهي استفهامات لا تقتضي جواباً، فقوله: (هل عملت خيراً قط؟) بمعنى: لم تعمل خيراً قط، وقوله: (هل عَلِمتني غششت الله ورسوله قط؟) يعني: ما غششت الله ورسوله قط.

المبحث الثامن: دخول (لو) على الأسماء

منع البصريون دخول (لو) على الأسماء إلا في الضرورة أو نادر الكلام[١]، وفي ذلك يقول سيبويه: ((و(لو) بمنْزلة (لولا)، ولا تُبتَدَأُ بعدها الأسماء سوى (أنَّ)، نحو: لو أنَّك ذاهب، و(لولا) تبتدأ بعدها الأسماء، و(لو) بمنْزلة (لولا) وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها))[٢]، وقال ابن عصفور: (((لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً، ولا يليها مضمراً إلا في ضرورة))[٣] .

وقد دخلت (لو) على الأسماء في عدد من الأحاديث في معاجم الطبراني: منها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيًا لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ ثَانٍ»[٤]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للصحابة يوم بدر: «لَوْ أَنَّ مَوْلُودًا وُلِدَ فِي فُقْهِ أَرْبَعِينَ سَنَةً مِنْ أَهْلِ الدِّينِ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللهِ كُلِّهَا ... لَمْ يَبْلُغْ أَحَدكُمْ هَذِهِ اللَّيْلَةَ»[٥]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ»[٦]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ مُعْتَمَلٌ، بَيْنَ مَنْزِلِهِ وَمُعْتَمَلِهِ خَمْسَةُ أَنْهَارٍ، فَإِذَا انْطَلَقَ إِلَى مُعْتَمَلِهِ عَمِلَ مَا شَاءَ اللهُ، فَأَصَابَهُ الْوَسَخُ أَوِ الْعَرَقُ، فَكُلَّمَا مَرَّ بِنَهَرٍ اغْتَسَلَ، مَا كَانَ ذَلِكَ مُنَقِّيًا مِنْ دَرَنِهِ، فَكَذَلِكَ الصَّلَوَاتُ، كُلَّمَا عَمِلَ خَطِيئَةً أَوْ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ صَلَّى صَلَاةً اسْتَغْفَرَ، غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ قَبْلَهَا»[٧]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:«لَوْ أَنَّ حُورًا أَطْلَعَتْ أُصْبُعًا مِنْ أَصَابِعِهَا لَوَجَدَ رِيحَهَا كُلُّ ذِي رُوحٍ»[٨]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ أَنَّ الْمَسَاكِينَ صَدَقُوا مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ»[٩]، وغير ذلك كثير من الأحاديث[١٠].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٩٩/٤، والجنى الداني في حروف المعاني (المرادي، تحقيق: طه محسن، دار الكتب ــ بغداد، ١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م) ٢٩٠ – ٢٩١، وشرح ألفية ابن مالك (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني ٩٠٠هـ، دار فيصل البابي الحلبي ــ القاهرة، د.ت) ٣٩/٤، وهمع الهوامع ٣٤٧/٤ – ٣٤٨.

(٢) الكتاب ١٣٩/٣ – ١٤٠.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١٨/٣.

(٤) المعجم الكبير للطبراني ٢٤٧/٣.

(٥) المعجم الكبير للطبراني ٢٨٤/٤.

(٦) المعجم الكبير للطبراني ١٦٠/٥.

(٧) المعجم الكبير للطبراني ٣٧/٦.

(٨) المعجم الكبير للطبراني ٥٩/٦.

(٩) المعجم الكبير للطبراني ٢٤٧/٨.

(١٠) المعجم الكبير للطبراني ٨٤/١، ١٧٤/٤، ١٩٠/٥، ١١١/٦، ١١٥/٦، ٢٠٧/٦، ٢٦٧/٧، ١٠٠/٨، ١٥٩/٨، ١٧٥/٨، ٢١٦/٨، ٢٥٩/٨.

وقد وافق هذه الأحاديث عدد من الشواهد منها قوله تعالى: ﴿قُلْ لو أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾(١)، دخلت (لو) على الاسم (أنتم)، ومنها قول الغَطَمَّش الضبي(٢):

أَخِــلَّايَ لَــوْ غَيــرُ الحِمَــامِ أَصَــابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَــا عَلَــى الــدَّهْرِ مَعْتَــبُ

وقول المتلمس(٣):

فَلَــوْ غَيــرُ أَخْــوَالِي أَرادُوا نَقِيــصَتِي جَعَلْتُ لهــمْ فَــوقَ العَــرانِينِ مِيــسَما

فدخلت (لو) في البيتين على الاسم (غير)؛ ولذلك ذهب عدد من محققي النحاة المتأخرين إلى جواز دخول (لو) على الأسماء ظاهراً، مع وجوب تقدير الفعل بعدها مضمراً(٤) .

قال المرادي: ((والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام، كالآية السابقة))(٥).

والمتأمل للأحاديث التي دخلت فيها (لو) على الاسم في معاجم الطبراني يجدها مصادر مؤولة من (أنَّ) المصدرية وما بعدها، والمصادر كما هو معلوم ليست أسماء صريحة، ولعل هذا ما سهل دخول (لو) على الأسماء في هذه الأحاديث.

ودخول (لو) على الأسماء يقتضي بعض الدلالات، منها التوكيد؛ وذلك من خلال ذكر الفعل مرتين، مرة مقدراً قبل الاسم، ومرة مذكوراً بعده، ومنها التخصيص كما في قوله تعالى: (لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ) أي لا غيركم، وقوله: فلو غير أخوالي، أي أخصُّ غيرَهم، وقوله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لو أنَّ حوراً اطلعت) أي الحور بالذات، ولا يخفي ما تفيده (أنَّ) من دعم للتوكيد في الجملة.

(١) الإسراء ١٠٠.

(٢) ينظر البيت في: ارتشاف الضرب ١٨٩٩/٤، والجنى الداني ٢٩٠، وأوضح المسالك ٢٢٩/٤، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني ٣٩/٤، والتصريح على التوضيح ٢٥٩/٢.

(٣) البيت له في ديوانه (تحقيق: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية ــ القاهرة، ١٣٩٠هـــ ١٩٧٠م) ٢٩،وهو في:المقتضب ٧٧/٣،وخزانة الأدب ٥٨/١٠- ٥٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٩٨/٤، ومغني اللبيب ٣٥٣، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني ٣٩/٤، وهمع الهوامع ٣٤٧/٤.

(٥) الجنى الداني ٢٩١.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة للظواهر النحوية الدلالية في معاجم الطبراني فإنني أشير إلى مجمل النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- الحديث النبوي حجة في الاستدلال لقواعد العربية، والناقلون له متقنون لقواعد العربية ضابطون لها؛ فيصح الاحتجاج والاستشهاد بما يروونه.
- النظر إلى الحديث الشريف في سياقه الذي ورد فيه يعطي بعداً دلالياً يخدم القاعدة النحوية ويوضحها.
- جَوَازِ دُخُولِ (أَنْ) على خبر (كَادَ) وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ في الحديث الشريف، وله بعده الدلالي كلٌ في سياقه.
- جواز مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة؛ لتعدد الشواهد المؤيدة له وتنوعها، خاصة إذا كانت هذه المعرفة فيها من العموم ما يقربها من النكرة.
- جواز حذف الفاعل مطلقاً، بدون تقدير ضمير مستتر وذلك بتقدير فاعل مناسب يتناسب مع المعنى المراد.
- جواز دخول (لو) على الأسماء ظاهراً، مع وجوب تقدير فعل بعدها مضمرٍ، خاصة إذا كانت هذه الأسماء ليست أسماء صريحة.
- جواز تجرد خبر (عسى) من (أنْ) خاصة إذا لم يكن معناها الطمع والترجي، بل الإشفاق ويكون لذلك دلالته التي يقتضيها السياق.
- مجيء خبر (عسى) مفرداً شاذ لا يقاس عليه، ولا يحتاج إلى تقدير

ويوصي الباحث بالاهتمام بمعاجم الطبراني فهي من أوسع كتب الحديث حيث اشتملت على عدد كبير من الأحاديث النبوية، وهي أكبر معاجم الدنيا، ولذلك ينبغي توجيه الدراسات لها في الجوانب اللغوية المتعددة.

المصادر والمراجع

- إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد (محمود شكري الألوسي ١٣٤٢هـ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب (أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي أبو حيان ٧٤٥هـ، تحقيق: رجب عثمان، مراجعة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م).
- أصول النحو العربي في ضوء مهذب ابن مضاء القرطبي (بكر عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ١٩٩٩م).
- الأصول في النحو (محمد بن سهل بن السراج ٣١٦هـ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م).
- إعراب الشواذ (العكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب ــ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م).
- الأعلام (الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م).
- الاقتراح في أصول النحو (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).
- ألفية ابن مالك، (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، دار التعاون).
- الأمالي (أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني البغدادي ٥٤٢هـ، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م)
- الأمثال لأبي عبيد (القاسم بن سلام ٢٢٤هـ، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، دار المأمون ــ دمشق، ط ١، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل ــ بيروت، ط ٥، ١٣٩٩ هـ).
- إيضاح شواهد الإيضاح (الحسن بن عبدالله القيسي، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٧م).
- البحر المحيط (أثير الدين أبوحيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي ٧٤٥، دار الفكر ــ بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م).

- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٦هـ).
- البيان في غريب إعراب القرآن (أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ٥٧٧هـ، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة،١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م).
- تاريخ الإسلام الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م).
- التبيان في إعراب القرآن (أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ٦١٦هـ، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ــ القاهرة، ١٣٩٦ هـ ــ ١٩٧٦م).
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب (يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري ٤٧٦هـ، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٤م).
- تذكرة الحفاظ (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م).
- تذكرة النحاة (أبوحيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ٧٤٥هـ، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).
- التذييل والتكميل شرح التسهيل (أبوحيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤٣٤ هـ ــ ٢٠١٣ م).
- التصريح على التوضيح (خالد بن عبدالله الأزهري ٩٠٥هـ، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة، د.ت).
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ٨٢٧ هـ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
- التعليقة على كتاب سيبويه (أبوعلي الحسن بن أحمد الفارسي٣٧٧هـ، تحقيق:د . عوض القوزي، الأمانة ــ القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٢م).

- تمهيد الفوائد بشرح تسهيل الفوائد (محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ٧٧٨ هـ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر ط١، ١٤٢٨ هـ).
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ٧٧٨ هـ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ).
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (ابن قطلوبغا، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م) ٥/ ٩٠.
- الجامع الصحيح المختصر (محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ).
- الجمل في النحو (عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ٤، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).
- جمهرة الأمثال (أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكريِّ ٣٩٥هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، دار الجيل ـ بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).
- الجنى الداني في حروف المعاني (المرادي، تحقيق: طه محسن، دار الكتب ـ بغداد، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (محمد بن مصطفى الخضري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م).
- الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ (أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد ابن الجوزي القرشي التيمي البكري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ط٢، ١٤١٢هـ).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
- الخصائص (أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ـ بيروت، د.ت).

- دراسات في العربية وتاريخها (محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح سوريا، دمشق، ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م).
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية – الخبر، ط١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م).
- ديوان المتلمس (تحقيق: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية ـ القاهرة، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م).
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (محمد بن جعفر الكتاني ١٣٤٥هـ، بيروت دار الكتب العلمية، ط ٢: ١٤٠٠-١٩٨٠م).
- سير أعلام النبلاء (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ط٣، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).
- شرح الألفية لابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل ـ بيروت، د.ت).
- شرح التسهيل (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر ـ الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).
- شرح عمدة الحافظ (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي تحقيق : عدنان الدوري ، وزارة الأوقاف ـ بغداد ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م)
- شرح ألفية ابن مالك (عبدالرحمن بن علي المكودي ٨٠٧هـ، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت ـ الكويت، ١٩٩٣م).
- شرح ألفية ابن مالك (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني ٩٠٠هـ:، دار فيصل البابي الحلبي ـ القاهرة، د.ت).
- شرح ألفية ابن معطي (عبدالعزيز بن جمعة القواس الموصلي ٦٩٦هـ، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ـ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
- شرح الكافية (محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ٦٨٦هـ، تحقيق: يوسف عمر، جامعة قاريونس ـ بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م).

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: صلاح روَّاي، دار حسان ــ القاهرة، د.ت).
- شرح اللمع (عبدالواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري ٤٥٦هـ، تحقيق: فائز فارس، وزارة الثقافة ــ الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م).
- شرح المفصل لابن يعيش (يعيش بن علي الصنعاني ٦٤٣هـ، عالم الكتب ــ بيروت، د.ت).
- شرح المقدمة الجزولية الكبير (أبو علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبين ٦٤٥هـ، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد ــ الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م).
- شرح المقدمة المحسبة (طاهر بن أحمد ابن بابشاذ ٤٦٩هـ:، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط ١، ١٩٧٧م).
- شرح جمل الزجاجي (علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م).
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل (محمد بن عيسى السليلي ٧٧٠هـ:، تحقيق: الشريف عبدالله الحسيني البركاتي، الفيصلية ــ مكة، ط ١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب ــ بيروت، د.ت) ٩٩، وشرح الكافية الشافية (جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، مطبعة جامعة أم القرى ــ مكة، ط ١، ١٤٠٢هـ).
- صحيح مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م) ١٠/١.
- ضرائر الشعر (أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ــ بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م).
- طبقات علماء الحديث (ابن عبد الهادي، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢،، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي٩١١هـ، تحقيق: سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت – لبنان ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م).
- فتح المنعم شرح صحيح مسلم (موسى شاهين لاشين، دار الشروق، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).
- الفريد في إعراب القرآن المجيد (أبو يوسف المنتجب بن أبي العز الهمذاني ٦٤٣هـ، تحقيق: محمد حسن النمر، دار الثقافة ـ بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م).
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (أبوعبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري ٤٨٧هـ، تحقيق: إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٩٨٣م).
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب (نور الدين عبدالرحمن بن أحمد الجامي ٨٩٨هـ،، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف ـ بغداد، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)
- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).
- الكافية في النحو (ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق: طارق نجم عبدالله، دار الوفاء ـ جدة، ط ١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م)
- الكتاب (سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٩٨٨م).
- الكشاف (محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار المعرفة ـ بيروت، د.ت).
- كشف المشكل في النحو (علي بن سليمان الحيدرة ٥٩٩هـ:، تحقيق: هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف ـ بغداد، ١٤٠٤ هـ).
- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني ٨٩٣ هـ، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م)

- الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة: هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج – دار طوق النجاة، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م)
- اللباب في علل البناء والإعراب (أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ٦١٦هـ، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر ــ دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م).
- لسان العرب (محمد بن مكرم بن منظور ٧١١هـ، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ) (غور) و (بأس).
- المتبع شرح اللمع (أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ٦١٦هـ، تحقيق: عبدالحميد الزوي، جامعة قاريونس ــ بنغازي، ط ١، ١٩٩٤م).
- مجالس ثعلب (أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب ٢٩١هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف ــ القاهرة، ١٩٤٨م).
- مجمع الأمثال (أحمد بن محمد الميداني ٥١٨هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ــ بيروت، ط ٣، ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٢م).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ القاهرة، ١٣٨٦هـ).
- مختصر البديع (لابن خالويه، عني بنشره: ج . برجشتراسر، المطبعة الرحمانية ــ القاهرة، ١٩٣٤م)
- المساعد على تسهيل الفوائد (بهاء الدين بن عقيل تحقيق: محمد بركات، جامعة أم القرى ــ مكة، ١٤٠٠ هـ).
- المسائل المنثورة (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية ــ دمشق، د.ت).
- المستقصى في أمثال العرب (جارالله محمود بن عمر الزمخشري ٥٣٨هـ، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٧م).
- المستوفى في النحو (علي بن مسعود الفرخان:، تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية ــ القاهرة، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م).

- معاني القرآن (أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش٢١٥هـ، تحقيق: فائز فارس، دار البشير ــ الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١ م).
- معاني القرآن (أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المرمة، ط١، ١٤٠٩هـ).
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب ــ بيروت، ١٤٠٨هـ).
- معاني القرآن للفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء ٢٠٧هـ، تحقيق: عبدالفتاح شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة، ١٩٧٢م)
- المعجم الأوسط للطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ٣٦٠ هـ، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد – أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، نشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م).
- المعجم الصغير (أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني ٣٦٠هـ، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).
- المعجم الكبير للطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ٣٦٠ هـ، دراسة وتحقيق وتخريج: محمد بن حسن بن أحمد الغماري، ١٤١٩هـ).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ابن هشام أبو محمد عبدالله ابن يوسف الأنصاري ٧٦١هـ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، مكتبة الرياض الحديثة، دار الفكر ــ بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م).
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ٥٧٨ – ٦٥٦ هـ، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو – أحمد محمد السيد – يوسف علي بديوي – محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).

- مقارنة المرويات (إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م).
- المقاصد الشافية (في شرح الخلاصة الكافية (أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠ هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- المقتضب (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ٢٨٦هـ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث ـ القاهرة، ١٣٨٨هـ).
- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: (عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح ٦٤٣هـ، نشره محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٩٣م) ١٦٥، ونقل مثل هذا الكلام عن حماد بن سلمة قال: ((مَثَلُ الَّذِي يَطلُبُ الحدِيثَ ولا يَعرِفُ النَّحوَ مَثَلُ الحِمارِ علَيهِ مِخلاةٌ لا شَعيرَ فيها)) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ٩١١هـ، تحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ١٩٥٩م) ٣١٧.
- المقرب (أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، عبدالله الجبوري، رئاسة الأوقاف ـ بغداد، ط ١، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م).
- نتائج الفكر في النحو (أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي ٥٨١هـ، تحقيق: محمد البنا، دار الرياض ـ الرياض، ١٤٠٤ هـ).
- النكت في تفسير كتاب سيبويه (الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م).
- الوافي بالوفيات (صلاح الدين أبو الصَّفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الألبَكِي الفاري الصَّفَديّ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ((أبو محمد عبدالحق بن عطية الغرناطي ٥٤٢هـ، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف ـ مراكش، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م).
- وفيات الأعيان (شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت).

البحوث والمجلات والدوريات

- أثر الحديث النبوي في بناء القاعدة النحوية عند ابن هشام في كتابه (مغنى اللبيب) (إبراهيم صباح سلامة الطرشان، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة مؤتة ٢٠١٤م).
- الفعل (كاد) في القرآن الكريم وفي صحيح البخاري (محمد حسين أبو الفتوح، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود ــ الرياض، م ١٥، ع٢ (١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م).
- (كاد) واتصال خبرها بـــ(أن) في التراث (محمد الباتل، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود ــ الرياض، م ٧ (١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م).
- ما خالف ظاهر القواعد النحوية في الحديث النبوي الشريف (محمد مصطفى المرسي الطيب، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد السادس من العدد السادس والثلاثين) ٩٢٩.